الأمم المتحدة
S/2025/735
مجلس الأمن
Distr.: General
12 November 2025
Arabic
Original: English

الأطفال والنزاع المسلح في الصومال

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير السابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال وهو يغطي الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

ويوثّق التقرير آثار النزاع على الأطفال في الصومال، ويسلط الضوء على الاتجاهات والأنماط المتصلة بالانتهاكات الجسيمة الست المرتكبة ضد الأطفال، وهي تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا، وقتل الأطفال وتشويههم، واغتصاب الأطفال وممارسة غير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضدهم، والهجمات على المدارس والمستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات[ب]، وخطف الأطفال ومنع إيصال المساعدات الإنسانية[أ]. ويتضمن التقرير، حيثما كان ذلك متاحا، معلومات عن الجناة. ويبيّن أيضا التقدم الذي أُحرِز في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

ويتضمن التقرير توصيات موجهة لأطراف النزاع في الصومال تهدف إلى إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنع وقوعها وتعزيز حماية الأطفال.

(أ) لأغراض هذا التقرير، يُراد بعبارة "الأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات" المستعملة في قرارات مجلس الأمن 1998 (2011) و 2143 (2014) و 2427 (2018)، وكذلك في بيانَيْ رئيس مجلس الأمن المؤرخين 17 حزيران/يونيه 2013 (S/PRST/2013/8) و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (S/PRST/2017/21)، المدرّسون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم والطلاب والأطباء والمرضى.

(ب) تُعرض المعلومات المتعلّقة بمنع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005)، وتُتّبع في ذلك المبادئ التوجيهية لآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح. والمعلومات المقدّمة في هذا التقرير لا تعطي صورة كاملة عن الحالة فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية في البلد المعني.

041225 251125 25-18347 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أُعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ويشمل الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. وهو سابع تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، يُقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويبين التقرير اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال على أيدي أطراف النزاع في الصومال، ويتضمن تفاصيل عن التقدم المحرز في إنهاء هذه الانتهاكات ومنع وقوعها منذ صدور التقرير السابق (S/2022/397)، واعتماد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجاته بشأن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال (S/AC.51/2024/2). ويتضمن معلومات عن التقدم المحرز في الحوار مع أطراف النزاع والتحديات التي اعترضت هذا الحوار. وحيثما أمكن ذلك، حُدِّدت هوية أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة. وفي المرفق الأول لأحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/79/878-S/2025/247)، أُدرجت حركة الشباب في الفرع باء، الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، لقيامها بتجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم واغتصابهم وارتكاب غير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضدهم واختطافهم ولشنّها هجمات على المدارس والمستشفيات. وأُدرج في الفرع باء أيضا تنظيم أهل السنة والجماعة لقيامه بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وأُدرجت في الفرع ألف الجهات الحكومية والجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية لقيامها بأعمال القتل والتشويه والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي.

2 - وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في الصومال التي تشترك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ولاحقا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في الصومال ابتداء من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بالتحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير. وعرقل انعدام الأمن وتحديات الوصول إلى بعض المناطق المتضررة من النزاع عملية التوثيق والتحقق من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال عرقلة كبيرة. ولذلك فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير ليست صورة كاملة لواقع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث يُرجّح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى. وعندما يتعلق الأمر بأحداث ارتُكبت في وقت سابق، ولكن لم يجر التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، صُنّفت هذه المعلومات بأنها تتعلق بحادثة جرى التحقق منها لاحقا.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية

3 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت حكومة الصومال الفيدرالية تقدما في عدة مجالات رئيسية، بما يشمل تنفيذ عملية الانتقال الأمني والإصلاحات الاقتصادية والمالية، وبلغت مرحلة الإنجاز في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وانضمت إلى جماعة شرق أفريقيا. وفي حزيران/يونيه 2024، انتخبت الصومال عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2025-2026.

4 - ولا تزال الحالة الأمنية في الصومال متقلبة. وظلت حركة الشباب تشكل التهديد الأمني الرئيسي واستمرت في ارتكاب معظم الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وازدادت حالات الاختطاف والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال التي ارتكبتها حركة الشباب وجرى التحقق منها خلال

الفترة المشمولة بالتقرير. وكذلك استمرت هجمات تنظيم داعش واستمر القتال بين الميليشيات العشائرية. وقد فاقمت تلك الديناميكيات الوضع الإنساني المتردي أصلا، مما أدى إلى ترسيخ مواطن الضعف لدى الأطفال وازدياد الحاجة إلى حمايتهم.

5 - وواصلت حركة الشباب شنَّ هجمات معقدة شديدة التأثير ضد المسؤولين الحكوميين وقوات الأمن وأهداف مدنية في المراكز الحضرية في جميع أنحاء البلد. وكانت أكثر الأقاليم تضررا هي بنادر، وباي، وشبيلي السفلى. فعلى سبيل المثال، في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2022، فُجّرت عبوتان ناسفتان كبيرتان محمولتان على سيارتين في تقاطع زوبي في وسط مقديشو، بالقرب من وزارة التعليم، مما أسفر عن مقتل أكثر من 111 شخصا، منهم خمسة أطفال، وإصابة 318 آخرين، منهم ثلاثة أطفال. وفي 4 كانون الثاني/يناير 2023، شنت حركة الشباب هجوما على مكتب مفوض المقاطعة ومركز الشرطة المحلية في محاس في إقليم هيران مما أسفر عن مقتل 16 شخصا، منهم خمسة أطفال، وإصابة 30 آخرين، منهم ثمانية أطفال. وظلّت مرافق الأمم المتحدة في مقديشو وبيدواه وكيسمايو تتعرض لهجمات بالنيران غير المباشرة، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف موظفي الأمم المتحدة فضلا عن الأضرار التي لحقت بالمرافق. وفي الوقت نفسه، واصل تنظيم داعش أنشطته في بونتلاند، بما في ذلك شن الهجمات على القوات الحكومية والأهداف المدنية.

6 - وفي حزيران/يونيه 2022، حشدت الحكومة الفيدرالية "قوات الدفاع الأهلي"، بما في ذلك الميليشيات الإقليمية والعشائرية المعروفة باسم معاويسلي، لدعم الجيش الوطني الصومالي في هجوم عسكري ضد حركة الشباب في وسط الصومال. وفي آب/أغسطس 2022، أعلنت الحكومة الفيدرالية عزمها على إضعاف حركة الشباب بالوسائل المالية والأيديولوجية والعسكرية. وأكدت خطة تطوير قطاع الأمن الصومالي الصادرة في كانون الأول/ديسمبر 2023 على هذا التحالف بين القوات الحكومية والميليشيات العشائرية، ولكنها شدّدت على أن الجيش الوطني الصومالي يحتفظ بالقيادة والسيطرة خلال العمليات المشتركة مع الميليشيات العشائرية. وتقدم الهجوم لمواجهة حركة الشباب في عام 2022 في المناطق الحدودية الشمالية من هيرشبيلي والمناطق الوسطى من غالمودوغ، وفي عامي 2023 و 2024، تزايدت تدريجيا التحديات العملياتية، بما في ذلك ما يتصل منها بالخدمات اللوجستية وتكوين القوات، وكذلك التوترات القبلية. وظل أثر النزاع على حماية الأطفال مصدر قلق، مع استمرار ارتفاع مستوى الحوادث التي جرى التحقق منها لتجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا من قبل أطراف النزاع، بما في ذلك من قبل "قوات الدفاع الأهلي" المنشأة حديثا طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

7 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اندلعت احتجاجات في لاسعانود بإقليم سول، وهي منطقة متنازع عليها بين صوماليلاند وبونتلاند، وذلك عقب مقتل أحد معارضي الحزب الوطني الصومالي (وداني) على يد جناة مجهولي الهوية. وردا على ذلك، نشرت صوماليلاند قوات أمن إضافية، مما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن 72 ضحية من المدنيين، من بينهم أطفال، ووردت تقارير عن اعتقالات تعسفية واستعمال مفرط للقوة. وفي 4 كانون الثاني/يناير 2023، استمرت أعمال العنف بعد أن وردت أنباء أن قوات أمن صوماليلاند قتلت رجلا ينتمي إلى ميليشيا عشيرة دولباهنتي المحلية، مما أدى إلى انسحاب قوات أمن صوماليلاند من البلدة في اليوم التالي. واستمر القتال للسيطرة على لاسعانود حتى شباط/فبراير 2023، وبكثافة أقل حتى أيار/مايو 2023، مما أدى إلى وقوع 476 ضحية على الأقل من المدنيين، من بينهم

أطفال، وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. واستمرت أعمال العنف المتفرقة حتى أيلول/سبتمبر 2024.

8 - وبحلول نهاية عام 2024، في ولاية غالمودوغ، وردت تقارير عن تزايد الاقتتال بين العشائر وداخلها بشأن الوصول إلى الموارد والأراضي، مع تكرار الاشتباكات العشائرية في غالكعيو ومنطقة جنوب مدج، مما أدى إلى زيادة تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم.

9 - واستمرت الأوضاع الإنسانية المعقدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتفاقمت بسبب الصدمات المناخية، مع أسوأ موجة جفاف شهدها البلد منذ أربعة عقود استمرت بين عامي 2020 و 2023، وانتهت بأمطار موسمية أغزر من المعتاد تسببت في فيضانات واسعة النطاق أثرت على أكثر من 000 468 شخص (من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2023). وقد أثرت الأمطار والفيضانات التاريخية اللاحقة، من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، على أكثر من 2,5 مليون شخص وأدت إلى انعدام الأمن الغذائي وتفشي الأمراض وكان لها أثر وخيم على الأطفال. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، وبسبب النزاع وانعدام الأمن، احتاج 6,9 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، منهم 4,3 مليون طفل، ونصف مليون شخص نازح داخليا، أكثر من نصفهم من الأطفال. وإضافة إلى ذلك، وبسبب انعدام الأمن والنزوح، ظل زهاء 4,9 مليون طفل خارج المدرسة، مما زاد من خطر تجنيدهم واستخدامهم جنودا إلى جانب الانتهاكات الجسيمة الأخرى.

10 - وبموجب القرار 2628 (2022) المؤرخ 31 آذار/مارس 2022، أيد مجلس الأمن قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتصبح بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت العمليات الأمنية التي تقوم بها القوات الحكومية التي تستهدف حركة الشباب بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

11 - تحققت فرقة العمل القطرية من 493 8 انتهاكا جسيما ارتُكبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضد 801 6 طفلا (142 5 ولدا و 659 1 بنتا). ومقارنة بفترة التقرير السابق التي غطت 24 شهرا، انخفض متوسط عدد الانتهاكات في الشهر الواحد من 335 إلى 217 انتهاكا. وارتفع عدد الانتهاكات ارتفاعا حادا في عام 2022 في سياق الهجوم العسكري الذي شنته قوات الأمن الحكومية و "قوات الدفاع الأهلي" في ولايتي غالمودوغ وهيرشبيلي ضد حركة الشباب. ووقع ما مجموعه 481 1 طفلا (294 1 ولدا و 187 بنتا) ضحايا لانتهاكات متعددة بما في ذلك: الاختطاف بغرض التجنيد (200 1)؛ والاختطاف والعنف الجنسي (161)؛ والتجنيد والقتل والتشويه (66)؛ والاختطاف والقتل والتشويه (36)؛ والاختطاف والتجنيد والقتل والتشويه (9)؛ الاغتصاب والتشويه (7)؛ والاختطاف والاغتصاب والتشويه (1)؛ والاختطاف والتجنيد والعنف الجنسي (1). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد ستة أولاد واستخدامهم في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2021 من قبل الميليشيات العشائرية (3) وحركة الشباب (1) وشرطة غالمودوغ (1) وشرطة بونتلاند (1).

12 - ونُسبت هذه الانتهاكات إلى حركة الشباب (587 5)، وهو ما يمثل 66 في المائة من إجمالي عدد الانتهاكات؛ تلتها انتهاكات نُسبت إلى جناة مجهولي الهوية (512 1)، ثم الميليشيات العشائرية (471)؛ ونُسبت انتهاكات إلى قوات الأمن الحكومية (436) (الجيش الوطني الصومالي (285)، وقوة الشرطة

الصومالية (105)، وقوات الأمن الصومالية (23)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (20)، والشرطة العسكرية (2)، والجيش الوطني الصومالي ووكالة الاستخبارات والأمن الوطني الصومالية معا(1))؛ ونُسبت انتهاكات إلى القوات الإقليمية (291)، (شرطة بونتلاند (98) وقوات بونتلاند (74)، وقوات جوبالاند (31)، وشرطة هيرشبيلي (18)، وقوات صوماليلاند (15)، وشرطة غالمودوغ (10)، وشرطة جوبالاند (9)، وقوات ولاية جنوب غرب (9)، وشرطة ولاية جنوب غرب (8)، وقوات غالمودوغ (7)، وقوات مغاوير أمن بونتلاند (3) وقوة الشرطة البحرية لبونتلاند (4)، وقوات أمن صوماليلاند وجناة مجهولي الهوية معا (2)، ووكالة استخبارات جوبالاند (1)، ووحدة الأمن في وكالة استخبارات بونتلاند (1)، والحرس الرئاسي في غالمودوغ (1)؛ ونُسبت انتهاكات إلى "قوات الدفاع الأهلي" (87)؛ وتنظيم أهل السنة والجماعة (33)؛ وتنظيم داعش (23)؛ والميليشيات العشائرية في سول (1)؛ وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (11)؛ وشرطة ليو الإثيوبية (11)؛ وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (7)؛ وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية (2)؛ وميليشيا ويستلاند (1). وجرى التحقق من الانتهاكات في باي (281 1)، وشبيلي السفلى (168 1)، وجوبا الوسطى (164 1)، وهيران (845)، وشبيلي الوسطى (817)، وباكول (693)، وجيدو (614)، وبنادر (544)، وجوبا السفلى (448)، وجلجدود (385)، وباري (199)، ومدج (130)، وسول (118)، ونوغال (60)، وتوغديري (11)، وبالقرب من الحدود الصومالية في جلجدود (9)، وسناغ (7).

13 - وكان تجنيد الأطفال واستخدامهم (821 2)، واختطافهم (556 2)، وقتلهم وتشويههم (143 2) هي أكثر ثلاثة انتهاكات جسيمة جرى التحقق منها، حيث شكلت 89 في المائة من إجمالي الانتهاكات الجسيمة المتحقّق منها. كما جرى التحقق من وقوع هجمات على المدارس والمستشفيات (145) بمستويات أعلى مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (99)، في حين استمرت حوادث الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال بمستويات مرتفعة (762).

14 - وشكلت أعمال القتل والتشويه والعنف الجنسي غالبية الانتهاكات التي ارتكبها جناة مجهولي الهوية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الظروف التي وقعت فيها هذه الانتهاكات، مثل الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة أثناء الاشتباكات المسلحة التي يتعذّر فيها تحديد الطرف المسؤول، أو حوادث تبادل إطلاق النار التي يتعذّر إسنادها إلى طرف معين. وفي حالات العنف الجنسي، غالبا ما واجهت الناجيات والناجون عوائق كبيرة في الإبلاغ عن الجناة وتحديد هويتهم بسبب مخاوف تتعلق بالحماية والخوف من الوصم أو الانتقام والطبيعة الحميمية للانتهاك.

ألف - التجنيد والاستخدام

15 - جرى التحقق من تجنيد واستخدام 821 2 طفلا (624 2 ولدا و 197 بنتا)، بعضهم لا يتجاوز سنهم ثماني سنوات. ومن بين هؤلاء، جُنّد 285 طفلا واستخدموا خلال الربع الأخير من عام 2021، وجُنّد 094 1 طفلا في عام 2022، و 674 طفلا في عام 2023 و 768 طفلا في عام 2024. وظلّت حركة الشباب هي الجاني الرئيسي، فهي المسؤولة عن تجنيد واستخدام 317 2 طفلا يمثلون 82 في المائة من جميع الحالات. ومن بين الجناة الآخرين الميليشيات العشائرية (166)؛ والقوات الإقليمية (125) (قوات بونتلاند (44)، وشرطة بونتلاند (33)، وقوات جوبالاند (11)، وشرطة غالمودوغ (9)، وقوات صوماليلاند (8)، وشرطة هيرشبيلي (6)، وقوات غالمودوغ (5)، وشرطة جوبالاند (4)، وقوات مغاوير أمن

بونتلاند (3)، ووكالة استخبارات جوبالاند (1)، ووحدة الأمن في وكالة استخبارات بونتلاند (1)); وقوات الأمن الحكومية (101) (الجيش الوطني الصومالي (61)، وقوة الشرطة الصومالية (32)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (8))؛ و "قوات الدفاع الأهلي" (62)؛ وأهل السنة والجماعة(29)؛ والميليشيات العشائرية في سول (20)؛ وجناة مجهولو الهوية (1). وجرى التحقق من الانتهاكات في كل من شبيلي السفلى (502) وجوبا الوسطى (489) وباي (351) وهيران (266) وجيدو (265) وباكول (236) وشبيلي الوسطى (214) وجلجدود (140) وجوبا السفلى (132) ومدج (56) وسول (51) ونوغال (51) وبنادر (45) وباري (10) وتوغديري (8) وسناغ (5).

16 - واستخدم ما لا يقل عن 333 طفلا لأداء أدوار قتالية و 228 طفلا في أدوار لأداء أدوار دعم، بما في ذلك كحراس شخصيين وعمال نظافة ولتشغيل نقاط التفتيش. واستخدمت البنات في الغالب في الأعمال المنزلية، بما في ذلك كطباخات أو عاملات تنظيف، وكذلك حارسات أو ساعيات.

17 - وشملت طرق تجنيد الأطفال اختطافهم من منازلهم أو مدارسهم من قبل الجماعات المسلحة (200 1)، وإقناعهم من قبل القادة المحليين أو الأقارب أو الآباء (563)، وإكراههم من قبل الجماعات المسلحة (193)، والتلقين العقائدي (155)، والحوافز المالية (28). أما العوامل الأخرى التي أدت إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم فهي الفقر أو انعدام فرص كسب الرزق (27)، والانتقام (12)، وأسباب أخرى مجهولة (643). ولا تزال عمليات الاختطاف الجماعي للأطفال بغرض تجنيدهم واستخدامهم تشكل مصدر قلق بالغ.

18 - وتماشيا مع الأنماط المعمول بها سابقا، زادت حركة الشباب من تجنيد الأطفال واستخدامهم ردا على الهجمات العسكرية التي شنها الجيش الوطني الصومالي و "قوات الدفاع الأهلي" في عام 2022 في ولايتي غالمودوغ وهرشبيلي. واستمرت حركة الشباب في إصدار أوامر للمجتمعات المحلية بإلحاق الأطفال، ومعظمهم من الأولاد، بالدراسات الدينية في مؤسسات محددة تديرها الجماعة أو يديرها متعاطفون معها. وغالبا ما كان يجري تجنيد الأطفال من مؤسسات الدراسات الدينية هذه بعد خضوعهم للتلقين العقائدي والتدريب العسكري. وعلاوة على ذلك، جنّدت حركة الشباب 20 في المائة من الأطفال (563) من خلال الإقناع من الأقران أو من خلال مجندين متخصصين. وقد استهدفت الجماعة الأطفال والشباب خلال التجمعات العامة ووعدت بتقديم حوافز للمجندين الشباب. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، جنّدت حركة الشباب 12 صبيا تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عاما بعد جلسة تعبئة نظمتها الحركة في مسجدين في قرية في منطقة قريولي في شبيلي السفلى. ونُقل الأطفال إلى أحد المعسكرات الرئيسية لحركة الشباب في المنطقة.

حرمان الأطفال من الحرية بدعوى ارتباطهم بقوات أو جماعات مسلحة

19 - احتجزت قوات الأمن الحكومية الفيدرالية والإقليمية ما مجموعه 797 طفلا (778 ولدا و 19 بنتا) تتراوح أعمارهم بين 11 و 17 عاما بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة. واستأثرت قوات الأمن الحكومية بمعظم هذه الاعتقالات (722) (قوة الشرطة الصومالية (350)، والجيش الوطني الصومالي (182)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (106)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية وقوة الشرطة الصومالية معا (50)، وقوة الشرطة الصومالية والشرطة العسكرية الصومالية معا (13)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية والشرطة العسكرية معا (10)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية وقوة

الشرطة الصومالية والشرطة العسكرية معا (7)، والشرطة العسكرية (4))، وتلتها القوات الإقليمية (73) (شرطة هيرشبيلي (26)، وقوات جوبالاند (13)، وشرطة ولاية جنوب غرب (10)، وشرطة غالمودوغ (8)، وشرطة جوبالاند (6)، وقوات بونتلاند (6)، وقوات غالمودوغ (1)، وشرطة بونتلاند (1)، وقوات الشرطة البحرية في بونتلاند (1)، وقوات الدراويش في ولاية جنوب غرب (1)) ومن ثم شرطة ليو الإثيوبية (2). وأُفرج عن 394 طفلا (49 في المائة) في وقت لاحق، وقُتل طفل واحد أثناء الاحتجاز، بينما بقي الأطفال الـ 402 الباقون (51 في المائة) رهن الاحتجاز وقت إعداد التقرير. واحتجز الأطفال لفترات تتراوح بين بضع ساعات وعدة أشهر.

باء - القتل والتشويه

20 - جرى التحقق من حالات قتل (561) وتشويه (582 1) لما عدده 143 2 طفلا (576 1 ولدا و 567 بنتا) أصغرهم من الرضّع. ومن بين هذه الحالات، وقعت 188 حالة في الربع الأخير من عام 2021، و 721 حالة في عام 2022، و 639 حالة في عام 2023 و 595 حالة في عام 2024. ونُسب عدد كبير من الضحايا الأطفال (992) إلى جناة مجهولي الهوية. أما الحالات التي كان من الممكن تحديد الجناة فيها، فقد كانوا حركة الشباب (521)، تلتها قوات الأمن الحكومية (236) (الجيش الوطني الصومالي (145)، وقوة الشرطة الصومالية (57)، وقوات الأمن الصومالية (23)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطني (11))، والميليشيات العشائرية (201) والقوات الإقليمية (131) (شرطة بونتلاند (61)، وقوات بونتلاند (29)، وقوات جوبالاند (11)، وقوات شرطة هيرشبيلي (7)، وقوات ولاية جنوب غرب (7)، وشرطة ولاية جنوب غرب (5)، وشرطة جوبالاند (3)، وقوات الشرطة البحرية لبونتلاند (4)، وقوات غالمودوغ (2)، وشرطة غالمودوغ (1)، والحرس الرئاسي في غالمودوغ (1)). ومن بين الجناة الآخرين "قوات الدفاع الأهلي" (19)؛ وتنظيم داعش (17)، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - قوات الدفاع الشعبية الأوغندية (11)، وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال - قوات الدفاع الشعبية الأوغندية (7)، وجماعة أهل السنة والجماعة (4)، وشرطة ليو الإثيوبية (1)، وميليشيا ويستلاند (1)، والميليشيات العشائرية في سول (1)، وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية (1). وجرى التحقق من الانتهاكات في بنادر (445)، وشبيلي السفلى (406)، وهيران (216)، وباري (171)، وجلجدود (164)، وباي (156)، وشبيلي الوسطى (146)، وجوبا السفلى (110)، وباكول (86)، وجدو (77)، وجوبا الوسطى (74)، ومدج (41)، وسول (37)، ونوغال (8)، وبالقرب من الحدود الصومالية في جلجدود (6).

21 - وكانت الأسباب الرئيسية للإصابات في صفوف الأطفال هي القصف بقذائف الهاون والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (674)، والأسلحة الصغيرة والخفيفة (590)، والنيران المتقاطعة والرصاص الطائش (479)، والذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية (220)، والاعتداء الجسدي (107)، وأسباب مجهولة (46)، والغارات الجوية (27). فعلى سبيل المثال، في 9 حزيران/يونيه 2023، قُتل 27 طفلا (20 ولدا و 7 بنات) تتراوح أعمارهم بين 9 و 14 عاما وأصيب ستة آخرون بجروح عندما انفجرت عبوة ناسفة مجهولة كانوا يلعبون بها في منطقة قريولي بمنطقة شبيلي السفلى.

جيم - الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى

22 - تحققت فرقة العمل القطرية من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد 762 طفلا (4 أولاد و 758 بنتا)، حيث تأثر 72 طفلا في الربع الأخير من عام 2021، و 221 طفلا في عام 2022،

و 202 طفلا في عام 2023، و 267 طفلا في عام 2024. ونُسبت غالبية الانتهاكات الجسيمة إلى جناة مجهولي الهوية (423). ونُسبت الانتهاكات الأخرى إلى حركة الشباب (189)، وإلى قوات الأمن الحكومية (79) (الجيش الوطني الصومالي (62)، وقوة الشرطة الصومالية (14)، والشرطة العسكرية (2)، وقوات الجيش الوطني الصومالي ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية الصومالية معا(1))؛ وإلى القوات الإقليمية (17) (قوات جوبالاند (6)، شرطة هيرشبيلي (4)، شرطة بونتلاند (4)، شرطة جوبالاند (2)، قوات بونتلاند (1))؛ وإلى الميليشيات العشائرية (39)، وشرطة ليو الإثيوبية (9)، و "قوات الدفاع الأهلي" (4)، وتنظيم داعش (1)، وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية (1). وجرى التحقق من الانتهاكات في جوبا الوسطى (144)، وباي (138)، وجيدو (138)، وهيران (81)، وباكول (69)، وجوبا السفلى (57)، وشبيلي الوسطى (56)، وبنادر (39)، وجلجدود (12)، ومدج (11)، وباري (11)، وشبيلي السفلى (5)، ونوغال (1).

23 - وشملت الحوادث الاغتصاب (380)، والزواج القسري (158)، والاعتداء الجنسي (94)، والاغتصاب الجماعي (64)، ومحاولة الاغتصاب (56)، والتحرش الجنسي (8)، والحمل القسري (2). ومن بين الأطفال المتضررين، قُدّم لما عدده 535 طفلا (3 أولاد و 532 بنتا) خدمات تتراوح بين الدعم النفسي الاجتماعي والمساعدة الطبية، بما في ذلك مجموعة لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، إضافة إلى النقل إلى المرافق الطبية من قبل فرقة العمل القطرية. وغالبا ما تحدث عمليات الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب في مخيمات النازحين داخليا أو بالقرب منها، عندما يجمع الأطفال الحطب أو يجلبون الماء أو يعتنون بالحيوانات. فعلى سبيل المثال، في 11 تموز/يوليه 2024، اختطفت حركة الشباب تسع بنات تتراوح أعمارهن بين 14 و 17 عاما لتزويجهن بالإكراه في بيدوه في منطقة باي. وقبل الاختطاف، كان أفراد من الجماعة قد تواصلوا مع آباء البنات معربين عن نيتهم الزواج منهن.

دال - الاعتداءات على المدارس والمستشفيات

24 - تحققت فرقة العمل القطرية من شنّ 145 هجوما على مدارس (117) ومستشفيات (28) وكذلك على أشخاص مشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات، ونُسبت هذه الهجمات المنسوبة إلى حركة الشباب (100)؛ وجناة مجهولي الهوية (23)؛ والميليشيات العشائرية (13)؛ والقوات الإقليمية (7) (قوات صوماليلاند (5)، وشرطة هيرشبيلي (1) وقوات ولاية جنوب غرب (1))؛ وإلى الجيش الوطني الصومالي (2). وجرى التحقق من الانتهاكات في هيران (28) وشبيلي الوسطى (26) وباي (23) وسول (22) وجوبا الوسطى (12) وباكول (8) وجيدو (7) وبنادر (7) وجوبا السفلى (4) وجلجدود (4) وشبيلي السفلى (2) ومدج (2). ومن بين هذه الهجمات، شُنّت 7 هجمات (5 مدارس ومستشفيين) في الربع الأخير من عام 2021، و 44 هجوما (39 مدرسة و 5 مستشفيات) في عام 2022، و 55 هجوما (37 مدرسة و 18 مستشفى) في عام 2023، و 39 هجوما (36 مدرسة و 3 مستشفيات) في عام 2024.

25 - وشملت الهجمات على المدارس والمستشفيات تهديدات واختطاف المعلمين والطلاب (68)، وإلحاق أضرار مادية بالمرافق (63)، وتدخلات أخرى أدت إلى تعطيل الوصول إلى الأنشطة التعليمية والصحية (14). فعلى سبيل المثال، في 7 آذار/مارس 2023، أصابت قذائف هاون أطلقتها قوات صوماليلاند خلال اشتباكات مع الميليشيات العشائرية مدرسة ابتدائية مختلطة في لاسعانود مما أدى إلى تدمير الفصول الدراسية والمكتبة والمكاتب. وفي 25 شباط/فبراير 2023، في لاسعانود، قُتل عامل صحي برصاصة طائشة

أثناء اشتباكات بين قوات صوماليلاند والمليشيات العشائرية في منطقة سول أثناء نقله جرحى مدنيين إلى مستشفى لاسعانود.

استخدام المدارس لأغراض عسكرية

26 - تحققت فرقة العمل القطرية من الاستخدام العسكري لما عدده 15 مدرسة من قبل الميليشيات العشائرية (8)؛ وحركة الشباب (3)؛ والجيش الوطني الصومالي (2)؛ ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (1)؛ وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية (1). ووقعت الحوادث في سول (7) وشبيلي الوسطى (2) وجيدو (2) وجلجادود (1) وهيران (1) وباي (1) وجوبا السفلى (1). وقد أُخليت 12 مدرسة من تلك المدارس، من قبل ميليشيات العشائر (8) والجيش الوطني الصومالي (2) ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (1) وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية (1). وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظلّت حركة الشباب تستخدم ثلاث مدارس.

هاء - الاختطاف

27 - جرى التحقق من اختطاف 556 2 طفلا (232 2 ولدا و 324 بنتا)، تتراوح أعمارهم بين 11 و 17 عاما، منها 226 اختطافا خلال الربع الأخير من عام 2021، و 714 في عام 2022، و 729 في عام 2023 و 887 في عام 2024. وكانت حركة الشباب مسؤولة عن 95 في المائة من جميع عمليات الاختطاف (440 2)؛ يليها جناة مجهولو الهوية (63)؛ والميليشيات العشائرية (35)؛ وقوات الأمن الحكومية (9) (الجيش الوطني الصومالي (7)، وقوة الشرطة الصومالية (2))؛ وتنظيم داعش (5)؛ و "قوات الدفاع الأهلي" (2)؛ وشرطة ليو الإثيوبية (1)؛ وقوات جوبالاند (1). وجرى التحقق من الانتهاكات في باي (599) وجوبا الوسطى (445) وشبيلي الوسطى (371) وباكول (294) وشبيلي السفلى (250) وهيران (245) وجوبا السفلى (144) وجيدو (113) وجلجدود (61) ومدج (18) وباري (7) وبنادر (6) وبالقرب من الحدود الصومالية في جلجدود (3).

28 - وفي قرابة نصف الحالات التي جرى التحقق منها، وقعت عمليات الاختطاف بغرض التجنيد والاستخدام (200 1)، تليها مزاعم بالتجسس لصالح الجيش الوطني الصومالي (265)، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بما في ذلك الزواج القسري (161)، والتلقين العقائدي (135)، وعدم الامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة بحركة الشباب (120)، والابتزاز (118)، والترهيب والعقاب (52)، والانتقام (4)، والقتل والتشويه (3)، وأسباب مجهولة (498). ومن بين 556 2 طفلا اختطفوا، أُطلق سراح 497 طفلا أو تمكنوا من الفرار بينما لم يكن وضع 059 2 طفلا معروفا وقت إعداد التقرير. فعلى سبيل المثال، في 9 آب/أغسطس 2022، اختطفت حركة الشباب 20 صبيا تتراوح أعمارهم بين 11 و 17 عاما في منطقة غربهاري في منطقة جيدو واقتادتهم إلى جوبا السفلى بغرض التجنيد. ولم يتمكن ذووهم وأفراد المجتمع المحلي من التواصل مع قادة حركة الشباب للإفراج عن الأطفال بسبب الخوف من الأعمال الانتقامية. وفي حادثة مماثلة وقعت في 21 آب/أغسطس 2022، اختطفت حركة الشباب 60 صبيا في منطقة دينسور في منطقة باي وأدخلتهم قسرا إلى مدرسة تديرها حركة الشباب لأغراض التلقين العقائدي.

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

29 - تحققت فرقة العمل القطرية من 66 حالة مُنع فيها وصول المساعدات الإنسانية. ومن بين تلك الحوادث، جرى التحقق من خمس حوادث خلال الربع الأخير من عام 2021، و 23 حادثة في عام 2022، و 26 حادثة في عام 2023، و 12 حادثة في عام 2024. ونُسبت الحوادث إلى حركة الشباب (20)؛ والميليشيات العشائرية (17)؛ وجناة مجهولي الهوية (10)؛ وإلى القوات الإقليمية (10) (شرطة ولاية جنوب غرب (3)، وقوات جوبالاند (2)، وقوات صوماليلاند (2)، وقوات صوماليلاند المشتركة وجناة مجهولي الهوية (2)، وقوات ولاية جنوب غرب (1))؛ وإلى قوات الأمن الحكومية (9) (الجيش الوطني الصومالي (8)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (1)).

30 - وشملت الحوادث تهديدات وأعمال عنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية (26)، وقيود فُرضت على وصول المنظمات الإنسانية (10)، وتدخل وتهديدات ضد المستفيدين (10)، وتدمير مرافق المياه (9)، وتعطيل توزيع الإمدادات ونهبها (6)، واختطاف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية (2)، وتدمير الممتلكات (1) وغير ذلك (2). وجرى التحقق من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية في باي (14)، وجيدو (14)، وهيران (9)، وسول (8)، وشبيلي الوسطى (4)، وجلجدود (4)، وشبيلي السفلى (3)، وتوغديري (3)، وبنادر (2)، ومدج (2)، وسناغ (2)، وجوبا السفلى (1). فعلى سبيل المثال، في 24 حزيران/يونيه 2023، اختطف أعضاء من حركة الشباب ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني، من بينهم سائق، يعملون في منظمة غير حكومية محلية تقدم خدمات إنسانية في منطقة بورهكبا في منطقة باي. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان مكان وجودهم لا يزال مجهولا. وفي 12 أيلول/سبتمبر 2023، أوقف جنديان من الجيش الوطني الصومالي عملية تسجيل مستفيدين كانت تجريها منظمة غير حكومية محلية في منطقة جيدو.

رابعا - التقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها والتحديات القائمة في هذا المجال

31 - بذلت الحكومة الفيدرالية جهودا كبيرة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها والتصدي لها بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل القطرية، بما يشمل جهود متصلة بالأطر التشريعية لتعزيز حماية الأطفال، وجهود للمساءلة، والتوعية والتدريب على أدوار ومسؤوليات لفائدة أصحاب المصلحة المعنيين لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وتلبية احتياجاتهم.

32 - وفي أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/79/878-S/2025/247) شطب الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية من قائمة القوات التي تجنّد الأطفال وتستخدمهم. ويظل الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية مدرجَين في القوائم بسبب ارتكاب انتهاكات أخرى، على النحو المبين في المرفق الأول للتقرير. وستواصل فرقة العمل القطرية دعم الحكومة الفيدرالية في تنفيذ خطة العمل لعام 2012 من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال وتنفيذ خريطة الطريق لعام 2019 من أجل تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ورصد تنفيذهما، بما يتماشى مع شروط الشطب من القائمة.

ألف - خطط العمل والحوار مع أطراف النزاع

33 - واصلت فرقة العمل القطرية دعم الحكومة الفيدرالية في التزامها بالمضي قدما في تنفيذ خريطة الطريق لعام 2019 من أجل تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وتسريع تنفيذ خطة العمل لعام 2012 بشأن إنهاء ومنع قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم واستخدامهم. وفي عام 2022، ودعما لتنفيذ خطة العمل وخريطة الطريق، أنشأ وزير الدفاع لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالأطفال والنزاع المسلح بمشاركة المديرين العامين لست وزارات تنفيذية، مما يضمن المشاركة المنتظمة رفيعة المستوى مع فرقة العمل القطرية. وواصلت قوات الأمن الصومالية العمل بشكل وثيق مع فرقة العمل القطرية لإجراء تمارين الفرز العمري وتنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة لعام 2014 بغية استقبال الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة وتسليمهم إلى الجهات الفاعلية المعنية بحماية الأطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبدعم من فرقة العمل القطرية، جرى فحص 582 8 فردا من قوات الأمن الصومالية (الجيش الوطني الصومالي وقوات بونتلاند وشرطة ولاية جنوب غرب) وجرى تحديد ستة أطفال وفصلهم وتسليمهم إلى اليونيسف لدعم إعادة دمجهم. وفي عام 2022، اشتركت اليونيسف وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ووزارة المرأة والتنمية وشؤون الأسرة في بونتلاند في فحص وفصل 56 صبيا مرتبطين بالميليشيات العشائرية والقوات الإقليمية في بونتلاند. وفي سياق منفصل، في عام 2023، جرى فحص 390 فردا من أفراد "قوات الدفاع الأهلي" الذين يقاتلون إلى جانب الجيش الوطني الصومالي في غالمودوغ، حيث جرى التعرّف على خمسة أطفال وفصلهم وتسليمهم إلى اليونيسف لأغراض إعادة الدمج.

34 - وواصلت فرقة العمل القطرية العمل على المستوى التقني مع السلطات الوطنية من خلال أفرقة العمل المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات لتبادل اتجاهات الانتهاكات الجسيمة، وضمان التنفيذ الفعال لخريطة الطريق لعام 2019، مع التركيز على تعزيز التنسيق بين الوزارات التنفيذية الرئيسية وقوات الأمن الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وقادة المجتمع المحلي من أجل تعزيز حماية الأطفال.

باء - الإصلاحات التشريعية ومبادرات السياسة العامة

35 - أُحرز تقدم هام في تعزيز الإطار التشريعي والسياسات الرامية إلى حماية الأطفال في الصومال. ففي 2 كانون الأول/ديسمبر 2024، جرى التوقيع على قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة، ويتصدى للحواجز التي تحول دون تمتعهم الكامل بحقوقهم ودمجهم في المجتمع. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت عملية مراجعة الدستور جارية مع توقيع الفصول الأربعة الأولى المعدلة للدستور المؤقت لعام 2012 لتصبح قانونا في 31 آذار/مارس 2024، مع الإبقاء على تعريف الطفل بأنه شخص يقل عمره عن 18 عاما.

36 - واستمرت العمليات الأخرى الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال، بما في ذلك مشروع قانون حقوق الطفل، الذي لا يزال قيد المراجعة على المستوى الوزاري، ومشروع قانون قضاء الأحداث، الذي لا يزال قيد المراجعة في البرلمان. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أقر مجلس الوزراء الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته الذي كان ينتظر موافقة البرلمان وقت إعداد هذا التقرير. وواصلت الحكومة الفيدرالية

العمل على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

37 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، سنت "صوماليلاند" قانون حقوق الطفل، الذي يعرّف الطفل بأنه الشخص الذي يقل عمره عن 15 عاما. وواصلت فرقة العمل القطرية دعوتها إلى تعديل القانون لتعريف الطفل بأنه الشخص الذي يقل عمره عن 18 عاما. وفي تطور إيجابي في ولاية غالمودوغ، وقّع رئيس ولاية غالمودوغ في 21 آذار/مارس 2024 على قانون يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وهي المرة الأولى التي ينفّذ فيها رئيس ولاية مثل هذا الحظر ليصبح ساري المفعول في الصومال. وفي 24 حزيران/يونيه 2024، أصدر رئيس صوماليلاند مرسوما يقضي بمحاكمة قضايا الاغتصاب من خلال نظام المحاكم الرسمية حصريا، على عكس نظام العدالة غير الرسمي، وأصدر تعليمات إلى مفوض الشرطة والمدعي العام للدولة لضمان مثول المتهمين أمام المحاكم الرسمية. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، وافق مجلس نواب ولاية جنوب غرب على قانون حقوق ذوي الإعاقة، الذي يطلب من حكومة الولاية حماية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم الخاصة.

38 - واستمرت عملية مراجعة مشروعي قانون حقوق الطفل في ولاية جنوب غرب وجوبالاند حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

39 - وفي آب/أغسطس 2022، صادق مجلس الوزراء على سياسة وطنية لتنفيذ إعلان المدارس الآمنة، الذي وضعته وزارة التربية والتعليم والثقافة والتعليم العالي. وفي تموز/يوليه 2023، صادق وزير العدل والشؤون الدستورية الاتحادي على المبادئ التوجيهية للتحقق من السن والقائمة المرجعية الموحدة بهدف وضع إجراء رسمي مراع للأطفال لتقييم السن في غياب نظام وطني شامل لتسجيل المواليد، من أجل الحد من عدد حالات الأطفال المرتبطين بحركة الشباب الذين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام أو بالسجن لفترات طويلة. وقد قامت الحكومة الفيدرالية بتفعيل المبادئ التوجيهية من خلال توفير دورات تدريبية للتحقق من السن للسلطات الوطنية الرئيسية وقوات الأمن الصومالية في مقديشو، في كانون الأول/ديسمبر 2023، وفي جوبالاند، في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

جيم - مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة

40 - استمرت التحديات التي تعترض سيادة القانون والإفلات من العقاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع توفر معلومات محدودة للأمم المتحدة عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات القضائية لمتابعة الحوادث. ووردت أنباء تفيد بأن المجتمعات المحلية تفضل آليات العدالة التقليدية على نظام العدالة الرسمي، بسبب انعدام الثقة ووجود مخاوف بشأن فعالية النظام.

41 - ومع ذلك، فقد أُحرز بعض التقدم في مجال المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها قوات الأمن الصومالية ضد الأطفال، وذلك من خلال المشاركة القوية بين فرقة العمل القطرية والحكومة الفيدرالية. وفي آذار/مارس 2024، اجتمع الرئيسان المشاركان لفرقة العمل القطرية مع كبار المسؤولين الأمنيين لمناقشة انتهاكات نُسبت إلى قوات الأمن الصومالية وقعت في عام 2023 وجرى التحقق منها. وفي أعقاب ذلك، أرسل الرئيسان المشاركان رسالة تلخص الوقائع إلى وزير الدفاع، الذي أنشأ لجنة تحقيق مكونة من 11 عضوا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عُرضت النتائج الأولية والإجراءات المتخذة في اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارات. وكان التقرير النهائي معلقا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

42 - وفي بونتلاند، استمر احتجاز الأطفال بتهمة الارتباط المزعوم بحركة الشباب وقُدّموا للمحاكمة العسكرية. ففي 17 آب/أغسطس 2024، أُعدم أربعة شبان في غالكعيو، بونتلاند، بعد إدانتهم والحكم عليهم بالإعدام بتهمة ارتكابهم جرائم حينما كانوا مرتبطين بحركة الشباب وكانوا دون سن الثامنة عشر. وقبل إعدامهم، خلُصت لجنة التحقق من العمر في بونتلاند، التي تضم ممثلين عن سلطات بونتلاند، إلى أنهم كانوا قاصرين وقت ارتكابهم تلك الجرائم فأوصت بعدم إنزال عقوبة الإعدام بهم. وقد دعت الأمم المتحدة رئيس بونتلاند إلى العفو عن الشباب البالغين، ولكن دون جدوى.

43 - وكانت اللجنة الاستشارية للتعويضات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال قد وافقت على دفع مبالغ على سبيل الهبة في حالة 18 طفلا قُتلوا وشُوهوا على يد أفراد من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في عامي 2022 و 2023، على الرغم من أن تلك المبالغ لم تُصرف بسبب نقص التمويل. وإضافة إلى ذلك، واصلت لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال تنفيذ توجيهات قائد القوة بشأن حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية.

دال - المناصرة والتعميم

44 - قامت فرقة العمل القطرية بإجراء دورات تدريبية وقدّمت الدعم لها، بما يشمل تدريب المدربين، بشأن حماية الأطفال والولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح لفائدة 031 3 فردا من قوات الأمن الصومالية (878 2 رجلا و 153 امرأة).

45 - وفي عام 2024، عملت فرقة العمل القطرية عن كثب مع إدارة التنسيق المدني - العسكري التابعة للجيش الوطني الصومالي، التي كانت تقود عملية وضع منهج تدريبي أساسي بشأن حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني، بما يشمل الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وكذلك أذكت الوعي بالمسؤوليات المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة في سياق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، وخطط العمل لعام 2012 بشأن إنهاء قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم واستخدامهم، وخريطة الطريق لعام 2019 لتعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، والبيان المشترك بشأن إنهاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد قدمت إدارة التنسيق المدني - العسكري هذا التدريب خلال خمس فعاليات تدريبية مختلفة لما مجموعه 125 جنديا (105 رجال و 20 امرأة) في مقديشو (بنادر) وكيسمايو (ولاية جوبالاند) وبلدوين (ولاية هيرشبيلي) ودوسمريب (ولاية غالمودوغ).

46 - وبالتعاون مع الوزارات ذات الصلة في ولايات جوبالاند هيرشبيلي وجنوب غرب وغالمودوغ، قامت فرقة العمل القطرية بأنشطة بناء القدرات والتوعية مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وقادة المجتمع المحلي والمجتمعات المحلية النازحة داخليا. وواصلت الشبكات المجتمعية لحماية الطفل المكونة من قادة قبليين ومنظمات المجتمع المدني عملها في ولاية جنوب غرب وجوبالاند، بينما أُنشئت شبكات جديدة في ولايتي غالمودوغ وهيرشبيلي. فعلى سبيل المثال، في عام 2024، نُفّذ 12 نشاطا مع المجتمع المدني شارك فيها 392 شخصا (274 رجلا و 118 امرأة) لرفع مستوى الوعي بشأن الآثار المتصلة بالنزاعات على الأطفال وأدوار ومسؤوليات المجتمعات المحلية في معالجة تلك الآثار. وعلى نحو منفصل، قدّمت فرقة العمل القطرية التوجيه لشبكات الرصد المجتمعية الأربع في ولايات غالمودوغ وهيرشبيلي

وجوبالاند وجنوب غرب وذلك من أجل تعزيز القدرة على الرصد والإبلاغ للتنبيه بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والاضطلاع بأنشطة الدعوة لدى السلطات المحلية بشأن تدابير الاستجابة.

47 - وقامت فرقة العمل القطرية بالتنسيق مع وحدة حماية الطفل في وزارة الدفاع بأنشطة توعية بشأن تجنيد الأطفال. وفي الفترة من 12 إلى 23 آذار/مارس 2023، جرى بث حملة إذاعية تتضمن رسائل من نائب رئيس قوات الدفاع في غالمودوغ وهيرشبيلي. وعقدت الوزارة جلسات مع قادة المجتمع المحلي وشيوخ العشائر بشأن إنهاء تجنيد الأطفال من قبل الميليشيات العشائرية. وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وبمناسبة اليوم العالمي للطفل، تلقى 42 جنديا من الجيش الوطني الصومالي (39 رجلا و 3 نساء) تدريبا للتوعية بإجراءات التشغيل الموحدة لعام 2014 من أجل استقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة وبمدونة قواعد السلوك الخاصة بالجيش الوطني الصومالي.

هاء - الإفراج عن الأطفال

48 - واصلت السلطات الصومالية وقوات الأمن الصومالية تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة لعام 2014 بشأن استقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة. وبناء على طلب الحكومة، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في عامي 2022 و 2023 بنقل 23 طفلا انفصلوا عن الجماعات المسلحة من منطقتي بيدواه وآدن يبال إلى مقديشو للاستفادة من إعادة الدمج ولم شمل الأسرة بدعم من اليونيسف. وبشكل عام، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، سُجّل في برامج إعادة الدمج التي تدعمها اليونيسف ما عدده 665 3 طفلا (159 3 ولدا و 506 بنات) كانوا مرتبطين سابقا بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة ومعرضين لخطر التجنيد. وفي عام 2022، وبدعم من اليونيسف، أنشأت وزارة الأمن الداخلي الفيدرالية وحدة حماية الطفل لدعم وتعزيز عملية تسليم الأطفال. وقامت وحدة حماية الطفل بتحديد ما مجموعه 211 1 طفلا (232 بنتا و 979 ولدا) من الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة بين عامي 2022 و 2024، ونقلوا إلى اليونيسف.

واو - التدابير البرنامجية

49 - قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبا للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في بنادر وغالمودوغ وهيرشبيلي وجوبالاند وولاية جنوب غرب وبونتلاند وصوماليلاند استفاد منه 750 119 شخصا منهم 054 49 ولدا و 477 36 بنتا.

50 - وتلقى نحو 830 1 طفلا (921 ولدا و 909 بنات) من الناجين من الاختطاف والتشويه والعنف الجنسي الدعم، بما في ذلك الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي وخدمات النقل، ومن بين هؤلاء، أُحيل 535 طفلا من ضحايا العنف الجنسي (3 أولاد و 532 بنتا) إلى خدمات الدعم وتلقوا المساعدة بهذا الشأن.

51 - وفي عام 2023، في إطار البرنامج المشترك للمرأة والسلام والحماية، دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الحكومة الفيدرالية لإنشاء ثلاثة مراكز جامعة للخدمات في بيدواه بولاية جنوب غرب؛ ودوسمريب بولاية غالمودوغ؛ وكيسمايو بولاية جوبالاند، من أجل تقديم الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي الطارئ والمأوى المؤقت للناجيات والناجين من العنف الجنسي، بمن فيهن الأطفال.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

52 - لقد هالني العدد الكبير والمدمر من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي لا تزال مستمرة في الصومال، ولا سيما الأعداد المذهلة التي تنسب إلى حركة الشباب وأدين هذه الانتهاكات بشدة. وهي تعزى إلى انعدام الأمن المرتبط بأنشطة حركة الشباب التي لها آثار كارثية على الأطفال. ويساورني قلق عميق من عمليات الاختطاف الجماعي للأطفال المروعة والمستمرة، بما في ذلك من وسط أسرهم التي تُجبر على تسليم أطفالها، لتجنيدهم واستخدامهم وممارسة العنف الجنسي عليهم. وكذلك لا يزال يساورني القلق من العدد الكبير من الانتهاكات المنسوبة إلى الميليشيات العشائرية ومن الأثر الضار للألغام والأجهزة المتفجرة على الأطفال. وأكرر دعوتي إلى جميع أطراف النزاع أن تضع حدا للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتمنع وقوعها وتتصدى لها، وأن تمتثل للالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأكرر التأكيد على ضرورة قيام الأطراف بفصل الأطفال عن صفوفها في الوقت المناسب، والسماح بإعادة دمجهم اجتماعيا واقتصاديا.

53 - ولا يزال القلق يساورني إزاء الإفلات السائد من العقاب على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأدعو الحكومة الفيدرالية إلى محاسبة الجناة بما يتماشى مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وضمان توفير سبل الانتصاف للناجين.

54 - وأرحب بالمشاركة المستمرة للحكومة الفيدرالية مع الأمم المتحدة والخطوات المتخذة للمضي قدما في خطط العمل لعام 2012 وخريطة الطريق لعام 2019 لتعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويُعد إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والنزاع المسلح تطورا إيجابيا للتويج من أجل مشاركة شاملة من جانب الوزارات التنفيذية لمعالجة أثر النزاع على الأطفال.

55 - ومن الضروري أن تنفّذ على نحو مجدٍ الالتزامات التي جرى التعهد بها في خطة العمل لعام 2012، وخريطة الطريق لعام 2019، وفي البيان المشترك لعام 2013 بشأن إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاعات. ولا يزال القلق يساورني إزاء التقدم المحدود المحرز في إنهاء العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات النزاع ومنع وقوعه وأحث الحكومة الفيدرالية على سنّ قوانين تتماشى مع التزامات الصومال الدولية في مجال حقوق الإنسان. وكذلك أشجع الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية على مواصلة جهودهما لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم.

56 - وأرحب بالتعاون بين الحكومة الفيدرالية والأمم المتحدة لفحص قوات الأمن. وأحث الحكومة الفيدرالية على الإفراج السريع عن أي أطفال مرتبطين بها وتسليمهم إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الأطفال لإعادة دمجهم.

57 - وأثني على الحكومة الفيدرالية لإقرارها المبادئ التوجيهية للتحقق من السن والقائمة المرجعية الموحدة وتعميمها على مستوى الولايات، وأدعو جميع الأطراف إلى مواصلة تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة لاستقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة المعتمدة في عام 2014. وأكرر دعوتي للسماح للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل بالوصول إلى الأطفال في كل مرحلة من مراحل عملية الإفراج وإعادة الدمج.

58 - وأدعو الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية إلى معاملة الأطفال كضحايا في المقام الأول، بما يتماشى مع قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات

المسلحة التي أقرتها الصومال، وأرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والمحاكم العسكرية لتحديد هوية الأطفال وتسليمهم. وألاحظ بقلق استمرار احتجاز عدد كبير من الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. وأشعر بالأسى لفرض عقوبة الإعدام على الأطفال والشباب الذين اعتقلوا وهم أطفال.

59 - وأرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الفيدرالية في تعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال وأحث على الانتهاء من العمليات التشريعية الجارية، بما في ذلك مشروع قانون قضاء الأحداث ومشروع قانون حقوق الطفل، فيما يتعلق بسن الرشد القانوني من بين أمور أخرى. وأرحب بتأييد مجلس الوزراء للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته وأكرر دعوتي للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

60 - وأرحب بالجهود التي تبذلها الولايات الأعضاء في الفيدرالية لتعزيز قوانين وسياسات حماية الطفل، بما في ذلك إصدار قانون يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في غالمودوغ. وكذلك أرحب بالتقدم المحرز في وضع مشروع قانون حقوق الطفل وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ولاية جنوب غرب؛ ومشروع قانون يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ومشروع قانون حقوق الطفل، وسياسة حماية الطفل في ولاية جوبالاند؛ وأشجع على بذل جهود مماثلة في الولايات الأخرى الأعضاء في الفيدرالية. وأكرر دعوتي إلى تطبيق قانون الأحداث في بونتلاند.

61 - وأشيد بأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال على تضحياتهم وأرحب بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بشأن حماية الأطفال. وأشجع على التنفيذ المتسق لتوجيهات قائد القوة بشأن حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية. وأرحب بموافقة اللجنة الاستشارية للتعويضات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال على دفع مبالغ على سبيل الهبة للحالات التي أضرّت بأطفال. وأشجع على توفير الموارد اللازمة لإتاحة صرف المدفوعات.

62 - وأحث الجهات المانحة، بما في ذلك تلك الموجودة ضمن فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، على تعزيز ومواصلة استثماراتها المالية والتقنية في مجال حماية الأطفال في الصومال. ويشمل ذلك إيلاء الأولوية لتمويل آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وبرامج إعادة الإدماج الشاملة للأطفال المرتبطين سابقا بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، وخدمات الدعم التي تركز على الناجين والمناسبة لأعمارهم والمراعية للاعتبارات الجنسانية لضمان الحماية والتعافي على المدى الطويل للأطفال المتضررين من النزاع.